

مذكرة سياساتية تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية



الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2013/Technical Paper.2
4 July 2013
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مذكرة سياساتية
تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية
في المنطقة العربية



الأمم المتحدة
نيويورك، 2013

13-0137

كلمة شكر

تم إعداد هذه المذكرة السياسية بالاعتماد على دراسات ونتائج مشروع الإسكوا الإقليمي حول "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" الذي قامت بتنفيذه إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الفترة 2009-2012.

وقد قامت بإعداد هذه المذكرة الدكتورة نبال إدلبي، مديرة المشروع ورئيسة قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسيدة هانيا ديماسي، مساعدة أبحاث في قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا. وقد تم الاعتماد في إعدادها على ورقة عمل بعنوان "تطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية في المنطقة العربية"، أعدها الدكتور يونس عرب، الخبير القانوني في مجال تشريعات الفضاء السيبراني ورئيس مجموعة عرب للقانون، وعلى ورقة عمل بعنوان "نحو الانفتاح على والتواصل مع الواقع القانوني للفضاء السيبراني"، أعدها الدكتور عبد الحي السيد، وهو أيضاً خبير في تشريعات الفضاء السيبراني والشريك الإداري في مكتب المحاماة Sayed & Sayed.

المحتويات

الصفحة

| | |
|----|--|
| ج | كلمة شكر |
| 1 | مقدمة |
| 2 | أولاً- أهمية التشريعات السيبرانية لبناء مجتمع المعرفة |
| 3 | ثانياً- مشروع الإسكوا لتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية |
| 5 | ثالثاً- تحديات التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية |
| 5 | ألف- غياب المرجعية الموحدة المعنية بالمسائل التنظيمية والقانونية للفضاء السيبراني |
| 6 | باء- صياغة وإقرار القوانين السيبرانية على الصعيد الوطني |
| 9 | جيم- تطبيق القوانين السيبرانية |
| 9 | رابعاً- التوصيات |
| 10 | ألف- توصيات للحكومات حول صياغة واستكمال التشريعات السيبرانية |
| 11 | باء- توصيات حول العملية التشريعية |
| 13 | جيم- توصيات حول وضع التشريعات السيبرانية موضع التنفيذ |
| 14 | دال- توصيات حول البعد الإقليمي |
| 17 | هاء- توصيات حول التوعية والتدريب والتعليم |
| 18 | المراجع |

مقدمة

مع تطور العصر الرقمي وتنامي المساعي لبناء مجتمع المعرفة الحديث، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحرك الأساسي في عملية جمع المعلومات وتبادلها وحفظها ومعالجتها، وأداة لتوليد المعرفة، الأمر الذي يساهم في نمو مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتكتسب هذه التكنولوجيات أهمية كبرى في المنطقة العربية في دفع عجلة التنمية المستدامة، وإتاحة فرص عمل جديدة للشباب، وتحفيز النمو الاقتصادي. ويكتسب الإبداع دوراً مهماً ومنتامياً في بناء اقتصاد المعرفة، فالدراسات تبين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي المحرك الأساسي للإبداع، سواء كان في القطاعات التكنولوجية البحتة أو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وتعتبر شبكة الإنترنت في مجتمع المعرفة المخزن الأكبر للمعلومات، والأداة الأساسية في التفاعلات المختلفة بين الأفراد والمؤسسات، ومنصة للتطبيقات التعليمية والعلمية ولتقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية، وأداة للأعمال التجارية. وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ثلث سكان العالم⁽¹⁾ يستخدمون شبكة الإنترنت في حياتهم اليومية للقيام بأعمال وأنشطة متنوعة. كما أن تحسين النفاذ إلى الإنترنت أصبح عاملاً أساسياً في تحول البلدان نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، إذ باتت تتنافس في تطوير البنية الأساسية المتوفرة للإنترنت وخاصة الإنترنت السريع. وبالرغم من الجهود التي بذلها العديد من بلدان المنطقة في تحسين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن الفجوة الرقمية، وخاصة في مجال استخدام واستثمار هذه التكنولوجيات، ما زالت كبيرة بين بلدان المنطقة العربية والبلدان المتطورة.

ويتطلب تحفيز استخدام الإنترنت والتطبيقات والخدمات الإلكترونية في المنطقة العربية تعزيز الثقة بالفضاء السيبراني وتطبيقاته المتعددة. وتمثل الأطر القانونية والتنظيمية للفضاء السيبراني⁽²⁾ الحجر الأساس لبناء ثقة المستخدمين وضمان حقوقهم في تعاملاتهم الإدارية والتجارية والحكومية، كما تضفي الصفة المهنية على هذا الفضاء، وتساهم في جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعاً مستقلاً كغيره من القطاعات الاقتصادية. وقد تنبته البلدان المتقدمة بمعظمها إلى أهمية وضع التشريعات السيبرانية، فعملت على تحديث الإطار التنظيمي والقانوني الخاص بها ليتلاءم مع المتطلبات العصرية الخاصة بالفضاء السيبراني. وبالرغم من اهتمام بعض البلدان النامية، ومن بينها البلدان العربية، بوضع قوانين سيبرانية وطنية، إلا أنها ما زالت في المراحل الأولية من تطوير تشريعاتها السيبرانية، كما أن جميع البلدان العربية تفقر لوجود مجموعة متكاملة من التشريعات تغطي كافة المحاور القانونية للفضاء السيبراني.

وقد بينت دراسات الإسكوا الفجوة القانونية، في مجال التشريعات السيبرانية، بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة من جهة، وبين البلدان العربية نفسها من جهة أخرى. ونظراً للطبيعة الشمولية للفضاء السيبراني وتجاوزه حدود البلدان والأقاليم، فالتنسيق الدولي والإقليمي مهم جداً بالنسبة للتشريعات السيبرانية. ويأخذ البعد الإقليمي أهمية كبرى بالنسبة للمنطقة العربية، إذ يساهم تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية ببناء مجتمع معرفة عربي متكامل، من خلال التعاون والتنسيق لمواجهة المخاطر المعلوماتية، وتحفيز المعاملات والخدمات الإلكترونية بين البلدان العربية، والمساهمة في حماية الملكية الفكرية للفضاء السيبراني على المستوى الإقليمي العربي.

(1) بحسب توقعات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2013، 39 في المائة من سكان العالم يستخدمون شبكة الإنترنت. المصدر:

<http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2013.pdf>. The World in 2013 – ICT Facts and Figures ITU.

(2) يشمل الفضاء السيبراني الشبكات ووسائط الاتصال، بما فيها الإنترنت وما تحويه من مواقع وخدمات وتطبيقات.

تهدف هذه المذكرة إذاً إلى توضيح الأطر القانونية الخاصة بالفضاء السيبراني وأهمية التشريعات السيبرانية لبناء مجتمع المعرفة العربي، كما توضح جهود الإسكوا البحثية وأنشطتها لتطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية بغية تعزيز التكامل الإقليمي، كما تلقي الضوء على أبرز التحديات والعوائق التي تواجه المنطقة في مجال صياغة واعتماد التشريعات السيبرانية وتطبيقها. وتخلص المذكرة إلى مجموعة من التوصيات المصنفة بحسب الجهات التي تستهدفها أو نطاق العمل المنشود فيها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوصيات مستقاة من الدراسات التي أعدتها الإسكوا منذ عام 2007، كما أنها تمثل حصيلة النقاشات التي جرت خلال عدد من الاجتماعات وورش العمل التي نظمتها الإسكوا خلال فترة تنفيذ مشروع "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية"، وقد أجمع عليها الخبراء وأصحاب القرار الذين شاركوا بهذه الاجتماعات.

أولاً- أهمية التشريعات السيبرانية لبناء مجتمع المعرفة

يعد المجال السيبراني محور قوة لاقتصادات عدد من البلدان المتقدمة. ومن المؤكد أن الاستثمار الإيجابي للفضاء السيبراني يعود بفوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة على الصعيد الوطني، وأن اكتساب القوة التنافسية، إقليمياً ودولياً، يتطلب توفر البيئة الملائمة لذلك، ومنها توفر بنية أساسية متينة ومتطورة، وتوفير الخبرات والموارد البشرية المتخصصة علمياً، وانتشار ثقافة ريادة الأعمال والاستثمار في الأعمال الإبداعية، ووجود إطار قانوني وتنظيمي متكامل وشامل للفضاء السيبراني.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور في وسائل الاتصال اليوم وسّع مجال الفضاء السيبراني بحيث أصبح لا يقتصر فقط على الإنترنت، بل يتعدى ذلك إلى كافة وسائل الاتصال الثابت والنقال والشبكات، بما فيها الإنترنت، وما تحويه من مواقع وخدمات وتطبيقات. من هنا تبرز أهمية سن وتطبيق القوانين السيبرانية لتنظيم الانتشار الواسع والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتجارية والخدمات الحكومية، وفي التفاعلات المختلفة بين الأفراد والمؤسسات. وستساهم هذه القوانين حكماً في جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعاً مستقلاً منظماً على غرار القطاعات الأخرى كقطاع النقل وقطاع الكهرباء وقطاع الطاقة.

وتبرز أهمية التشريعات السيبرانية على عدة محاور، منها ضرورة وجود إطار تنظيمي وضوابط وإجراءات لتنظيم استخدام وحماية المعلومات المتبادلة على الشبكة، سواء عبر البريد الإلكتروني أو عبر التطبيقات الأخرى، وذلك بمنع الوسطاء من استخدام هذه المعلومات دون إذن صاحبها أو سوء استخدامها أو وضعها في غير موضعها. ومن أجل إضفاء صفة الشرعية على التعاملات الإلكترونية، وبيان ضوابطها، ومحدداتها، وحماية المتعاملين عبر الفضاء السيبراني، فقد أضحت الحاجة ماسة لإصدار قوانين خاصة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية لضمان أمن كافة الفرقاء المعنيين. وتعتبر هذه التشريعات عنصراً أساسياً من عناصر البيئة التمكينية اللازمة لبناء ثقة المستخدم في خدمات وتطبيقات الفضاء السيبراني، ولدعم وتحفيز التجارة الإلكترونية البيئية إقليمياً ودولياً، خاصة في ظل توجه الشركات العالمية إلى الاعتماد على الإنترنت كأداة أساسية للقيام بالأعمال التسويقية والتبادلات التجارية. ومن المؤكد أن استثمار الفضاء السيبراني سوف يساعد في تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المجالات التي تعتمد على هذه التكنولوجيا.

ومن المحاور الأخرى التي تتطلب تنظيمياً قانونياً معالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، إذ إن العديد من التطبيقات الإلكترونية الحكومية والخدمات الإلكترونية المصرفية والصحية تتضمن تخزين بيانات خاصة بالأفراد والمؤسسات في قواعد للبيانات وأنظمة خاصة بهذه التطبيقات، وقد يكون بعض هذه البيانات على مستوى عالٍ من الحساسية أو الخصوصية، لذا فهي بحاجة للحماية عبر قوانين تمنع سوء استخدام هذه المعلومات، أو استخدامها دون تصريح أو إذن.

من ناحية أخرى، أدى تزايد عدد التطبيقات ووسائل التواصل الاجتماعي، والنمو المطرد في أعداد مستخدمي الإنترنت على تنوع فئاتهم الاجتماعية والثقافية، إلى ظهور استخدامات مسيئة للفضاء السيبراني، مثل سلب الأموال وانتحال الشخصيات والتحرش الإلكتروني بالشباب أو الأطفال، إذ شهدت السنوات الأخيرة الماضية العديد من الجرائم التي نفذت عبر الفضاء السيبراني. ومن أجل منع الاستخدام الخاطئ للفضاء السيبراني، كان لا بد من تجريم الأفعال المسيئة التي تجري عبره واعتبارها كغيرها من الجرائم. ولهذا باشر العديد من البلدان بإصدار قوانين الجرائم السيبرانية كرادع للممارسات السيئة والجريمة وأداة لملاحقة مرتكبي الجرائم السيبرانية وتأمين حقوق ضحاياها.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة أوجه جديدة لاستخدام الإنترنت والفضاء السيبراني تتمثل بما يدعى "الإرهاب الإلكتروني"، وبدأ النقاش حول آليات مكافحته وملاحقة مرتكبيه. كذلك برز موضوع "الحرب الإلكترونية" وبدأ الحوار لتحديد ماهيتها وانعكاساتها على الأصدقاء الوطنية والدولية، خصوصاً بعد الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها المؤسسات الحكومية والمالية والعسكرية في بعض البلدان، والتي تبين لاحقاً ضلوع بلدان أخرى في تصميمها وتنفيذها. ويؤكد هذا على عدم انحصار التنظيم السيبراني ضمن حدود البلد الواحد، بل على تخطيه الحدود الوطنية والجغرافية ليشمل كافة البلدان.

ويمكن تصنيف التشريعات السيبرانية، تبعاً لموضوعها، في أربعة أنواع: النوع الأول يتضمن القوانين الهادفة إلى حماية المستخدم مثل حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وحماية حقوق المستهلك، والنوع الثاني يتعلق بالقانون الجزائي وهو خاص بمعالجة الجرائم والاستخدام السيء للفضاء السيبراني، والنوع الثالث مرتبط بحماية الملكية الفكرية للمنتجات والبرامج والمعلومات المنشورة على الإنترنت بما يتلاءم مع وضع دول المنطقة وتحفيز الإبداع فيها، والنوع الرابع يهدف إلى تنظيم الأعمال الإدارية والتجارية على الفضاء السيبراني.

ثانياً- مشروع الإسكوا لتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية

باشرت الإسكوا منذ عام 2007 بإعداد دراسات وتنظيم أنشطة للبحث في ملامح التشريعات السيبرانية وتحفيز تطويرها في المنطقة. وقد كانت أولى هذه الأنشطة دراسة بعنوان "نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا"⁽³⁾، التي تستعرض وضع التشريعات السيبرانية على المستويين الإقليمي والدولي، ثم تقارن وضع المنطقة العربية بمناطق أخرى في العالم. وقد بينت الدراسة حجم الفجوة القانونية السيبرانية بين هذه المناطق، لا سيما بين المنطقة العربية ودول الاتحاد الأوروبي التي أقرت واعتمدت عدداً من الإرشادات والتوجيهات الخاصة بتنظيم العمل في الفضاء السيبراني. ثم أصدرت الإسكوا عام 2008 نموذجاً (Template)⁽⁴⁾ يحدد المواضيع الهامة لكل قانون من قوانين الفضاء السيبراني، لمساعدة البلدان في

(3) نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا. 27 حزيران/يونيو 2007 (E/ESCWA/ICTD/2007/8).

(4) <http://isper.escwa.un.org/FocusAreas/CyberLegislation/Template/tabid/201/language/en-US/Default.aspx>

وضع تشريعاتها السيبرانية وفي تقييم قوانينها القائمة وتحديد مواضع النقص فيها. وقد طبقت الإسكوا هذا النموذج على عدد من بلدان المنطقة، وأصدرت جداول للبلدان الأعضاء تبين القوانين الصادرة في كل منها استناداً إلى هذا النموذج.

وتجدر الإشارة إلى أن الإسكوا ناقشت الدراسة السابقة والنموذج في عدد من الاجتماعات وورش العمل، مع خبراء في التشريعات السيبرانية في المنطقة. وفي ضوء تكرار توصيات المشاركين في اجتماعات الإسكوا على ضرورة القيام بعمل إقليمي يسعى إلى تنسيق القوانين على مستوى بلدان العالم العربي ويستجيب للحاجة والنقص فيها، قامت الإسكوا بإطلاق مشروع "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" الذي بدأ تنفيذه عام 2009 وانتهى بنهاية عام 2012⁽⁵⁾. وقد هدف هذا المشروع إلى تعزيز وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية بغية بناء قطاع متين ومستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر وضع الأطر التشريعية والقانونية الملائمة.

وقد تخلل هذا المشروع تنفيذ عدد من الأنشطة المتنوعة التي صدر عنها مخرجات مختلفة أبرزها "إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية"⁽⁶⁾، والتي صُممت لتساعد البلدان العربية في تطوير قوانين سيبرانية وطنية، وتكوين اللبنة الأساسية للتكامل الإقليمي بين البلدان العربية عبر تنسيق التشريعات السيبرانية فيما بينها بهدف بناء مجتمع معرفة عربي. وتغطي هذه الإرشادات ستة محاور أساسية لتنظيم الفضاء السيبراني، والتي يمكن استخدامها إما كقوانين منفصلة بحسب المحور، أو كقانون واحد وشامل. والمحاور الستة هي: الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير، والمعاملات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك، ومعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، والجرائم السيبرانية، والملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسيبراني. ويتضمن كل محور ورقة بحثية خلفية تتناول موضوع الإرشاد، يتبعها مقدمة ومن ثم عرض لأبواب ومواد القانون المختلفة. فهدف هذه الإرشادات لا ينحصر بعرض النصوص القانونية فقط، بل يتعداه إلى تقديم المادة البحثية للمهتمين من الباحثين ومراكز الدراسات في المجال القانوني إضافة إلى شروحات للنصوص القانونية.

وقد تعاونت الإسكوا مع مجموعة مميزة من الخبراء القانونيين ذوي الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعداد وصياغة هذه الإرشادات، كما نظمت اجتماعاً ضم مجموعة من الخبراء في المنطقة⁽⁷⁾، تم خلاله عرض ومناقشة الإرشادات قبل صياغة النسخة النهائية منها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تمت في ظل دراسات موسعة لوضع التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، وبعد الاطلاع على العديد من المراجع العلمية والبحثية والفقهية في مجال التشريعات السيبرانية، والأخذ بعين الاعتبار للتجارب الإقليمية والعالمية في مجال التشريعات السيبرانية، ولا سيما التجربة الأوروبية.

وفي إطار هذا المشروع أيضاً، قامت الإسكوا بتنظيم ورش عمل إقليمية للتوعية حول "إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية" وتعزيز استخدامها في المنطقة والتدريب حول آليات تفعيلها. وتعاونت مع

(5) <http://isper.escwa.un.org/FocusAreas/CyberLegislation/Projects/tabid/161/language/en-US/Default.aspx>

(6) <http://isper.escwa.un.org/Portals/0/Cyber%20Legislation/Regional%20Harmonisation%20Project/Directives/Directives-Full.pdf>

(7) اجتماع الخبراء حول تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية (بيروت، 16-17 شباط/فبراير، 2011).

<http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=1427E>

جهات محلية وإقليمية، حكومية وغير حكومية، لتنظيم ورش عمل وطنية استهدفت القانونيين من محامين وقضاة وكذلك المعنيين بالشق القانوني من خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد شارك في ورش العمل هذه أصحاب القرار في وزارات وهيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي وزارات العدل، بالإضافة إلى خبراء وأخصائيين من القطاع الخاص ومن المنظمات الإقليمية والدولية.

كما قدمت الإسكوا، بناءً على طلب عدد من البلدان الأعضاء، خدمات استشارية لهذه البلدان حول تطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية على المستوى الوطني. وكان الهدف من هذه الخدمات إما تحليل الفجوة بين القوانين القائمة في البلد المعني من جهة وإرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية من جهة أخرى، أو مراجعة مسودات بعض القوانين السيبرانية التي أعدتها هذه البلدان بالاعتماد على إرشادات الإسكوا، مع مراعاة الإطار القانوني في كل بلد. كما تم اقتراح نصوص لمشاريع قوانين في بعض البلدان وتنفيذ ورش عمل تدريبية وطنية.

وقد اختتم المشروع بانعقاد ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية لبناء مجتمع المعرفة المستدام في المنطقة العربية⁽⁸⁾، تم خلالها استعراض ومناقشة مقترح إطار عمل إقليمي لتطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، والذي يحدد دور البلدان في تطوير التشريعات السيبرانية وطنياً، ودور جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية في تنسيق هذه التشريعات على مستوى المنطقة العربية. وتخلل هذه الندوة عروض ونقاشات حول التوجهات المستقبلية الإقليمية والدولية، وتحديات التكنولوجيات الجديدة كالتطبيقات النقالة والحوسبة السحابية.

ثالثاً- تحديات التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية

أظهرت الدراسات التي أجرتها الإسكوا والنقاشات التي دارت خلال اجتماعات الخبراء وجود مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه المنطقة العربية في مجال التشريعات السيبرانية. وقد تم تصنيف هذه التحديات إلى عدة أنواع، أولها العوائق المتعلقة بتشعب مرجعيات التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، وثانيها مرتبط بصياغة واعتماد القوانين على الصعيد الوطني، وثالثها متعلق بتطبيق القوانين والتشريعات السيبرانية. وتطال هذه التحديات مختلف الفرقاء من صانعي السياسات، والبرلمانيين، والقانونيين، والإدارات العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد.

ألف- غياب المرجعية الموحدة المعنية بالمسائل التنظيمية والقانونية للفضاء السيبراني

إن غياب المرجعية الموحدة المعنية بمسائل الفضاء السيبراني التنظيمية والقانونية⁽⁹⁾، وانعدام التنسيق بين المرجعيات المتعددة، مع تداخل أعمالها في بعض الأحيان، وتجاوز بعضها لنطاق عملها بخصوص مسائل

(8) عقدت الندوة في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 19 و20 كانون الأول/ديسمبر 2012. <http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=2002E>.

(9) انظر ورقة عمل الدكتور يونس عرب حول "تطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية في المنطقة العربية" من أجل التفاصيل. <http://isper.escwa.un.org/Portals/0/Cyber%20Legislation/Regional%20Harmonisation%20Project/Directives/Application%20of%20Directives.pdf>.

التشريع في أحيان أخرى، تشكل العائق الأساسي في المنطقة العربية لناحية صياغة التشريعات وتطبيقها أيضاً. فعدم وجود جهة واحدة تشرف على البيئة القانونية والتنظيمية للفضاء السيبراني في البلد يجعل سلامة وشمولية البنية التشريعية السيبرانية أمراً عسيراً. ومن الضروري حلّ هذه المشكلة من أجل تحقيق الشمولية وتوحيد مواقف التشريعات ضمن البلد الواحد، من المفاهيم والمصطلحات ونطاق المسؤوليات وغيرها، لضمان السلامة والفعالية والشمولية عند تطبيق الإرشادات.

إن المدخل لانطلاقة جادة في تنظيم الفضاء السيبراني، بصورة تكفل حماية مصالح وحقوق جميع مستخدمي البيئة الرقمية وتطبيقاتها، وتتيح للدولة تحقيق رؤيتها التي صاغتتها في استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والتعاطي الجدي والفاعل مع الاقتصاد المبني على المعرفة، يتمثل في إيجاد الإطار الموحد أو المرجعية الواحدة بهذا الشأن.

باء- صياغة وإقرار القوانين السيبرانية على الصعيد الوطني

قامت البلدان العربية كلها بإدراج التشريعات السيبرانية كمحور هام ضمن استراتيجياتها الوطنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إقراراً منها بأهمية هذه التشريعات وضرورتها من أجل تطوير مجتمع المعلومات وبناء الاقتصاد المبني على المعرفة. ويبرز هذا المحور أيضاً في الاستراتيجيات الإقليمية وخطط العمل الهادفة إلى توفير بيئة تنظيمية مؤاتية لاستخدام واستثمار الفضاء السيبراني بالشكل الأمثل. كما يشكل موضوع تطوير التشريعات السيبرانية محوراً هاماً في خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات⁽¹⁰⁾ التي أعدتها الإسكوا عام 2005، كما في الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات⁽¹¹⁾ (2007-2012) لأهميته في تحقيق الهدف الأول للاستراتيجية، والذي يركز على بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. وترتكز هذه الاستراتيجية بشكل أساسي على حماية الخصوصية وحماية البيانات الشخصية والملكية الفكرية في البيئة الرقمية والجرائم الإلكترونية على أنواعها.

ومع هذا، فقد أظهرت الدراسات أن معظم بلدان المنطقة تعاني من الفراغ التشريعي في المواضيع الخاصة بالفضاء السيبراني. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى حداثة هذه المواضيع، وارتباطها بالتغيرات والتطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعدم التنبه باكراً لأهمية مجتمع المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة، وبالتالي عدم تهيئة المناخ والبيئة الملائمة لنموها في العديد من بلدان المنطقة. يضاف إلى ذلك بطء عملية صياغة وإقرار القوانين في معظم البلدان العربية، وخاصة في السنتين الأخيرتين نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة؛ كما أن تقاطع التشريعات السيبرانية مع العديد من القوانين القائمة يشكل صعوبة إضافية أمام البلدان، لا سيما القوانين المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات، والتي وضعت منذ عقود، ما يجعل من تعديلها بهدف إدراج بنود خاصة بالتواصل عبر الشبكة وبالمعاملات الإلكترونية عملية معقدة نسبياً. وكذلك الأمر بالنسبة للقوانين الجزائية وقانون العقوبات، إذ إن إدخال بنود خاصة بالجريمة الإلكترونية أو إصدار قانون خاص بذلك يتطلب جهداً من أجل تحديد ماهية الجرائم الإلكترونية وكيفية إثباتها وعقوباتها، بما يتلاءم مع الإطار الفقهي والقانوني للبلد. وقد حاول بعض البلدان استدراك هذا الفراغ التشريعي عبر سن

http://www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table name=divisions other ar&field name=ID&File ID=251. (10)

<http://isper.escwa.un.org/RegionalActionPlans/ArabICTStrategy/StrategyDocument/tabid/70/language/ar-LB/Default.aspx>. (11)

قوانين في مواضيع معينة، كقوانين المعاملات الإلكترونية مثلاً، وذلك باقتباس القوانين من بلدان أخرى أو بالاستعانة بالمعاهدات الدولية الملائمة.

1- الحاجة إلى الخبرات وتنوعها

يتطلب تنوع وتشعب قوانين الفضاء السيبراني، خاصة الجانب الفني والتشريعي منها، وجود خبرات متنوعة في اللجان الوطنية الخاصة بصياغة هذه القوانين. كما تحتاج إلى نقاش فني وقانوني وفقهي بين الخبراء بحيث يصدر القانون كاملاً وخالياً من التفاصيل الدقيقة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظراً للتغير المستمر والتطور السريع في هذه التكنولوجيا. ونظراً لتعدد الجهات المعنية بالتشريعات السيبرانية في الدول العربية، فينبغي أن تضم لجان الصياغة ممثلين عن هذه الجهات لكي تأخذ بعين الاعتبار جميع وجهات النظر.

كما أنه من المفضل في هذه اللجان وجود خبراء بالقانون والتشريع من ناحية، وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، إذ يتطلب سن بعض القوانين إماماً بمسائل دقيقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كالتشفير مثلاً بالنسبة لقانون التوقيع الإلكتروني.

بالإضافة إلى ما سبق، تتطلب صياغة القوانين والتشريعات السيبرانية الإلمام بتجارب بعض الدول وقوانينها السيبرانية، والتعرف على القوانين والتشريعات الدولية المتوفرة لأخذها بعين الاعتبار عند وضع القوانين الوطنية، وذلك نظراً للطبيعة الشمولية للفضاء السيبراني ولأهمية التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أهمية الاستعانة بتجارب البلدان الأخرى وضرورة ملاءمتها مع الاحتياجات الوطنية والأطر الفقهية والقانونية والمجتمعية الوطنية.

وتحتاج عملية سنّ التشريعات السيبرانية كذلك إلى منهج وطني واضح، يعتمد على إشراك كافة الجهات والهيئات أو الوزارات المعنية. فانفراد جهة واحدة بعملية التشريع، أو تجاوز القواعد الدستورية القائمة المنظمة لهذه العملية، أو اعتبار السلطة التشريعية وحدها قادرة على تفهم وإدراك كافة الجوانب التقنية القانونية والفنية لمشروع القانون، كما حدث في بعض البلدان، تمثل كلها عوائق أمام عملية سنّ التشريعات السيبرانية.

2- تقسيم مواضيع التشريعات السيبرانية

اعتمدت عدة منهجيات لسد الفراغ التشريعي الخاص بالفضاء السيبراني في البلدان العربية، فقد لجأ بعضها إلى تعديل القوانين القائمة بإضافة أبواب وبنود خاصة بالفضاء السيبراني، مثل إدراج الجريمة الإلكترونية ضمن قانون العقوبات أو القوانين الجزائية التقليدية، أو تعديل بعض مواد قانون حماية المستهلك لتغطية الجانب السيبراني. وقد تبين أن هذه المنهجية غير كافية لأنها تنطبق على مواضيع دون أخرى ولا تلبي الحاجة السيبرانية الشاملة، وتضاءل اعتمادها نظراً لعدم كفايتها من ناحية، ولتطور وتوسع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مستمر وتعدد تطبيقاتها من ناحية أخرى.

وتتمثل المنهجية الثانية، وهي الأكثر شيوعاً، بسن عدة قوانين يغطي كل منها محوراً أو أكثر من محاور الفضاء السيبراني، كالتوقيع الإلكتروني، والمعاملات الإلكترونية، والجرائم الإلكترونية. وقد اعتمدت بلدان عربية عديدة هذه المنهجية نظراً لسهولة المقارنة مع سن قانون موحد يشمل جميع محاور الفضاء

السيبراني. إلا أن لهذه المنهجية سيئات تتمثل بضعف التنسيق والتلاؤم فيما بين القوانين المتعددة للفضاء السيبراني، وبتعدد المرجعيات، وغياب الفهم الشامل للموضوع ومفرداته، وعدم التعاطي مع الفضاء السيبراني على أنه بيئة واحدة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان العربية قام بدمج عدة محاور ضمن قانون واحد، فغالباً ما يجري دمج المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية تحت القانون نفسه، أو دمج المعاملات الإلكترونية مع التوقيع الإلكتروني، كما لجأ عدد من البلدان إلى دمج قانون الجرائم الإلكترونية مع قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية.

وينصح الخبراء بالمنهجية الشاملة التي تتمثل بصياغة قانون واحد⁽¹²⁾ يغطي كافة محاور الفضاء السيبراني، على غرار تجربة كل من جنوب أفريقيا وماليزيا. ويمكن تسمية هذا القانون الشامل بقانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو قانون المعلوماتية أو القانون السيبراني (كما في ماليزيا). وبالرغم من صعوبة هذه المنهجية، إلا أنها تضمن التغطية الشاملة لكافة مواضيع الفضاء السيبراني، وتساهم في توحيد الإجراءات التنفيذية والإشرافية، وخاصة إذا ما تم إقرار جهة تنفيذية واحدة لمراقبة تطبيق هذا القانون الشامل، كما تضمن التكامل والمواءمة بين الحلول القانونية والأحكام ضمن التشريع الواحد. ويجدر التنويه بمشروع قانون تكنولوجيا المعلومات اللبناني الجديد الذي يغطي عدة محاور هي: التوقيع الإلكتروني، والمعاملات الإلكترونية، والجرائم الإلكترونية، وحماية معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي؛ وبالتالي فهو أقرب ما يكون إلى قانون شامل للفضاء السيبراني. وقد اعتمدت الإسكوا إلى حد كبير هذه المنهجية، بوضع مجموعة متكاملة من القوانين تغطي ستة مواضيع للفضاء السيبراني. وتأمل الإسكوا أن تُعتمد إرشاداتها في المنطقة العربية، ما يؤدي إلى تعزيز تناسق القوانين بين البلدان العربية المختلفة وإتاحة وسائل التعامل والتبادل الإقليمي والدولي.

3- آليات صياغة واعتماد القوانين السيبرانية

تعاني عملية صياغة وإقرار القوانين في معظم البلدان العربية من البطء الشديد لأسباب أبرزها التسلسل الهرمي المعقد، والتدخل السياسي الذي يلعب دوره أحياناً في تأخير مسودات القوانين. كما كان للحراك الاجتماعي الذي شهدته بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011، دور في تعطيل أو حتى إيقاف العملية التشريعية بكافة مراحلها، من الصياغة إلى دراسة مشاريع القوانين وحتى إقرارها من قبل المجالس البرلمانية التي بات بعضها معطلاً تماماً.

من جهة أخرى، بينت دراسات الإسكوا لجوء عدد من البلدان العربية إلى الاعتماد على نماذج قوانين خارجية بعد ترجمتها، ما يؤدي إلى بُعد التشريعات السيبرانية عن واقع المجتمع الذي تهدف لتنظيمه. ويوجب ذلك ربط العملية التشريعية في مجال الفضاء السيبراني بالمجتمع المعني، لكي يتلاءم تطبيقها مع المجتمع وأعرافه. وكثيراً ما يسود الشعور بغرابة تلك التشريعات عن الوسط القانوني الذي وُضعت فيه، وقد يكون مرد ذلك حداثة المواضيع التي تتناولها، أو سوء ترجمة وأقلية القواعد القانونية المدرجة فيها مع النظام القانوني الوطني. فالتجارب تشير إلى وجود مصاعب في ترجمة النصوص التقنية التي تأتي من الخارج. كما تبين الدراسات بأن السلطات المختصة في البلدان العربية تسعى، باسم الخصوصية المحلية، إلى تحويل تلك التشريعات بعد ترجمتها بحيث تغلب فيها اعتبارات الحصر والمراقبة والمعاقبة على مبدأ حرية التواصل في الفضاء السيبراني.

(12) انظر الملاحظة الهامشية 9.

وأخيراً، توضح دراسات الإسكوا أن اهتمام بعض البلدان العربية بموضوع تشريعي ما، قد لا ينطلق حكماً من حاجة وطنية بل من مؤثرات خارجية، مثل إقرار اتفاقيات دولية في موضوع ما، إذ يُلاحظ تسارع بعض البلدان العربية إلى الالتزام بهذه الاتفاقيات بغض النظر عن أولويتها على المستوى الوطني.

جيم- تطبيق القوانين السيرانية

يرتبط تطبيق القوانين بتوفر اللوائح التنفيذية والقرارات الإجرائية والأدوات التنظيمية اللازمة، ويشكل غياب بعض هذه المستلزمات التشريعية، أو مجملها، عائقاً أمام تطبيق القانون وتفعيله. ويلاحظ أن عدداً من البلدان العربية قد أقر قوانين خاصة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية، ومع ذلك فما زالت التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية محدودة الاستخدام نظراً لضعف الإجراءات والأدوات التنظيمية لها، مما أدى إلى ضعف في تطبيق هذه القوانين. وفيما يلي لائحة ببعض العوائق المتعلقة بتطبيق وتنفيذ التشريعات السيرانية:

- **الهيكل المؤسسية:** إن غياب، أو ضعف، أو عدم فعالية معايير الإنشاء أو الاختيار للهيئات التنظيمية والتنفيذية والرقابية الخاصة بالقوانين السيرانية هي من العوائق الأساسية لتطبيق هذه القوانين. وتبين بعض التجارب في المنطقة العربية ضعف هذه الهيكل التنظيمية، وقد تكون غير موجودة أصلاً في بعض البلدان. كما أن بعض الهيئات ذات الصلة بتطبيق القانون قد لا توكل إليها المهام الأساسية التي تقوم بها الهيئات المماثلة في باقي مناطق العالم، مما يعيق تطبيق القوانين أيضاً؛
- **التعاون والتنسيق الإقليمي:** إن غياب أو ضعف التنسيق الإقليمي والدولي في بعض المسائل التقنية الخاصة بالتشريعات السيرانية، وخاصة تلك المتعلقة بالجرام السيرانية، يعيق تطبيق هذه القوانين على المستوى الوطني؛
- **الضابطة العدلية:** يؤدي غياب الضابطة العدلية التي تتضمن الكوادر المتخصصة والتجهيزات المادية والفنية والتقنية الملائمة، إلى زيادة احتمالات عدم فعالية التشريع. فالتطبيق العملي للتشريعات يتطلب معدات وأجهزة متخصصة وكوادر مؤهلة، وتدريماً دائماً لهذه الكوادر على أحدث التقنيات، وآليات لملاحقة حالات التعدي والإخلال وضبطها والتحقيق فيها ومن ثم إحالتها للقضاء ليفصل فيها؛
- **النيابة والقضاء:** إن ضعف أو غياب التأهيل والتدريب لأعضاء النيابة والقضاء في مسائل التشريعات السيرانية، وكذلك غياب التخصصية في المحاكم، وضعف أداء المكاتب الفنية حيال تحليل الأحكام والمخرجات وتوثيقها ونشرها لتكون مادة متوفرة للباحثين ومراكز الدراسات، تشكل كلها عوائق إضافية أمام تطبيق التشريعات السيرانية وتفعيلها على أرض الواقع.

رابعاً- التوصيات

عمدت الإسكوا خلال تنفيذ مشروع "تنسيق التشريعات السيرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" إلى التعاون مع العديد من الخبراء والمنظمات الإقليمية المعنية بتطوير مجتمع المعلومات، وإلى إشراك أصحاب المصلحة المعنيين بتطوير التشريعات السيرانية في المنطقة العربية. وقد خلصت من الاجتماعات التي تمت خلال المشروع إلى وضع ومناقشة مجموعة من التوصيات قسمت إلى خمسة محاور هي: توصيات للحكومات حول صياغة واستكمال التشريعات السيرانية، وتوصيات حول العملية التشريعية،

وتوصيات حول وضع التشريعات السيبرانية موضع التنفيذ، وتوصيات خاصة بالبعد الإقليمي، وتوصيات حول التوعية والتدريب والتعليم؛ وتبين الفقرات التالية تفاصيل هذه التوصيات.

ألف- توصيات للحكومات حول صياغة واستكمال التشريعات السيبرانية

ينبغي التأكيد على أهمية إنشاء وتحديث منظومة شاملة للتشريعات السيبرانية بحيث تغطي كافة المواضيع المتعلقة باستخدامات الفضاء السيبراني، وتتلاءم مع احتياجات البيئة الرقمية وتطبيقاتها، وتسمح بحماية المستخدم، وتمكن من بناء الثقة باستخدام الفضاء السيبراني وخدماته. فالمدخل الرئيسي لإيجاد بنية تشريعية وتنظيمية فاعلة للفضاء السيبراني في العالم العربي هو إيجاد الإطار الإشرافي الشامل والمتخصص، الذي ينطلق في عمله من استراتيجية واضحة الأهداف والآليات. ومواجهة التحديات على الصعيد الوطني في كل بلد قد تأخذ منحنيين، فإما الإقرار بما هو قائم والعمل به دون تغيير جوهري، وإما إحداث تغيير شامل، وهو بالتأكيد الخيار الأفضل والأكثر فعالية.

ويمكن تصور ثلاثة اتجاهات⁽¹³⁾ تتيح للدولة مواجهة المعوقات والتحديات القائمة على الصعيد الوطني أمام تطبيق التشريعات السيبرانية التي سبق عرضها، وتحديدًا عائق تعدد الجهات والهيئات وتباين المخرجات تبعاً لذلك، وهذه الاتجاهات هي:

- **الاتجاه الأول:** إيجاد هيئة واحدة منوط بها تحديث البنية التشريعية القائمة للفضاء السيبراني عبر تقييم التشريعات القائمة، واقتراح التعديلات والتدابير التي تسد النقص، وضمان التنسيق بينها. إن فعالية هذا الاتجاه تقوم على إيجاد تشريع واحد متناسق للفضاء السيبراني أو لأكبر مجموعة من موضوعاته، وإيجاد هيئة واحدة مسؤولة عن السياسات والبنى التشريعية، وتقليص الأطر التنظيمية والتنفيذية إلى أبعد مدى طالما أنها ستكون قادرة على القيام بواجبات التنظيم المحكومة بالتشريع الواحد أو ما تفرع عنه وتكامل معه. ويتطلب هذا الاتجاه تغييراً جوهرياً على الأغلب، وهو الخيار الأفضل الذي يتيح التدخل التشريعي لإيجاد قانون يمكن أن يكون عنوانه قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو قانون الفضاء السيبراني؛
- **الاتجاه الثاني:** إيجاد إطار تنسيقي واحد يتضمن سائر الجهات والهيئات القائمة المعنية بالبنية التشريعية السيبرانية واحتياجات سد النقص فيها وتنسيق تشريعاتها وتطبيق مشاريعها. إن هذا الاتجاه يقر بتعددية هيئات التشريع، لكنه يعيد ترتيبها ضمن إطار تنسيقي، وليس إطار إشرافي أو تنظيمي واحد، لجهة إعادة بناء التشريع بما يخدم موضوعياً وإجرائياً سائر فروع ومسائل الفضاء السيبراني. ولا يؤدي هذا الاتجاه حكماً إلى وضع تشريع واحد للفضاء السيبراني بل يؤدي إلى وضع حزمة متناسقة من التشريعات ولعل هذا الاتجاه يلائم العالم العربي؛
- **الاتجاه الثالث:** وهو الذي قد يفرضه غياب القرار الحكومي بالإطار التنسيقي، أو عدم الثقة بقدرة الأطر القائمة على تحقيق الأغراض المرجوة، لذا يستعاض عنه بتولي الجهة التشريعية في الدولة أو الحكومة إطلاق مشروع تقييم التشريعات السيبرانية القائمة على الصعيد الوطني، واقتراح مشاريع التعديلات، ومشاريع التدابير الجديدة، وخطط تطبيق المخرجات. ويتناسب مع هذا الخيار إسناد تنفيذ هذا المشروع إلى فريق الخبرة الملائم، ثم طرحه للبحث والمراجعة بمشاركة إلزامية لكل الهيئات المعنية لعرض آرائها، والتقدم بالمخرج النهائي لجهات صناعة القانون.

(13) انظر الملاحظة الهامشية 9.

ومهما كانت الاتجاهات المعتمدة فإن صياغة القوانين تتطلب:

- قيام الجهة التشريعية بتقييم التشريعات السيبرانية القائمة على الصعيد الوطني، عبر دراسات بحثية معمقة لتحديد مواضع النقص والآليات المثلى لإيجاد الحلول وتطبيقها. ويحتاج ذلك إلى فريق عمل متخصص، وإلى إشراك الوزارات والهيئات المعنية للمراجعة والموافقة على هذه الدراسات؛
- إنشاء لجان متخصصة لوضع مسودة القانون تتضمن خبراء في المجال القانوني ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يُفضل أن تتضمن ممثلين عن الهيئات المتخصصة من المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- الاستعانة بالاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بتشريعات الفضاء السيبراني وذلك لضمان تناسق التشريعات الوطنية معها. كما يوصى بالانضمام إلى مثل هذه الاتفاقيات في حال تلاؤمها مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. ويمكن الاستعانة أيضاً بإرشادات الإسكوا المتكاملة للتشريعات السيبرانية والتي تغطي كافة مواضيع الفضاء السيبراني بالإضافة إلى موضوع حق الوصول إلى المعلومات وهو حق مهم لبناء مجتمع المعلومات.

باء- توصيات حول العملية التشريعية⁽¹⁴⁾

يتطلب التشريع في المجال السيبراني توفر خبرات متنوعة، وتحديدًا في مجالي القانون وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار جميع حاجات ومتطلبات القطاعات المختلفة، الحكومية منها، والخاصة، وقطاعات المجتمع المدني كالاتحادات والنقابات. لذلك، ينبغي توفير الظروف التي تجعل التشريع منبثقاً من المجتمع نفسه الذي يهدف لتنظيمه، بدل أن يكون منقولاً عن تشريعات خارجية قد لا تعكس الوضع العربي. ونظراً لحدائث موضوع التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية وقلة الخبرة في هذه المجال، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- تعزيز شفافية العملية التشريعية أثناء إعداد القوانين ومناقشتها وإقرارها، وذلك بتوسيع دائرة لجان إعداد التشريعات لتشمل أصحاب المصلحة والأطراف المعنية كافة، أي الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشركات الخاصة كمقدمي الخدمات عبر شبكة الإنترنت وجمهور المستهلكين، بدل أن تقتصر على الخبراء والمستشارين الخارجيين فقط؛
- تسجيل وحفظ كافة المداولات الخاصة بلجان الصياغة بشكل كامل وواضح وقابل للبحث، لما لذلك من فائدة في تفعيل النصوص التشريعية بعد إقرارها؛
- تطوير أساليب البحث الميداني أثناء العملية التشريعية، إذ يهدف البحث الميداني المنظم إلى تسجيل أنماط السلوك والتعاملات والعقود والممارسات الحميدة للمتعاملين عبر الفضاء السيبراني وتصوراتهم حول طرق العمل في هذا الفضاء⁽¹⁵⁾ للاستفادة منها أثناء التشريع، وإلى تحديد

(14) انظر ورقة عمل الدكتور عبد الحي السيد "نحو الانفتاح على والتواصل مع الواقع القانوني للفضاء السيبراني".

<http://isper.escwa.un.org/Portals/0/Cyber%20Legislation/Regional%20Harmonisation%20Project/Studies/StatusCLArabRegion.pdf>.

(15) انظر حول البحث في التصورات العملية للمتعاملين ضمن فضاء اجتماعي معين (praxéologie du droit):

BaudoinDupret, *Droit et Sciences Sociales*, (Paris: Armand Colin, 2006), p. 173.

الممارسات الشاذة التي ينبغي معالجتها بالتشريعات اللازمة. ويتطلب البحث الميداني الاستعانة بالباحثين في علم الاجتماع، الذين تتوفر لديهم أدوات الملاحظة والبحث الميداني، كإجراء الاحصاءات واستقصاءات الرأي والمقابلات الشخصية والجماعية⁽¹⁶⁾؛

• **ضرورة تنسيق النصوص التشريعية ضمن الدولة**، تفادياً لأي تكرار أو تناقض محتمل بين تشريعات الفضاء السيبراني والقوانين النافذة الأخرى. فالتشريعات الخاصة بالمعاملات الإلكترونية، وإن كانت حول علاقات تتم عن بعد وعبر الوسائط الإلكترونية، قد تتضمن تكراراً لنصوص القواعد العامة الناظمة للعقود أو الإثبات لجهة آلية انعقاد العقود أو حجية المحررات⁽¹⁷⁾. وقد يؤدي التناقض بين النصوص التشريعية إلى مشاكل في التطبيق، مع احتمال نشوء حالات عدم فعالية النصين (الجديد، الخاص بالفضاء السيبراني، والقديم العام)⁽¹⁸⁾. وبالتالي، من المهم إصدار قائمة تحت كل مادة من مواد التشريع الجديدة للإشارة إلى كل النصوص القائمة التي يمسه النص الجديد، سواء بالتعديل أو الإلغاء؛

• **تشجيع إصدار المذكرات الإيضاحية** والتي تتضمن تعليقات رسمية على كل مادة من مواد التشريع. وتأتي المذكرة الإيضاحية بعد إتمام المداولات في التشريع وإصدار القانون من قبل الجهة التشريعية المخولة بذلك. كما تتضمن المذكرة الإيضاحية ملخصاً بمداولات لجان الصياغة، وتعليقاً على كل مادة من مواد التشريع المنوي إصداره، يحتوي على بيان بالسياسة التشريعية التفصيلية للنص المعني، والمصالح التي يرغب المشرع بصيانتها أو الموازنة بينها في النص التشريعي، وكذلك نطاق تطبيقه؛

• **الاهتمام بالاجتهادات القضائية** وإجراء بحوث عنها، وإعداد دراسات لمقارنة الاجتهادات الصادرة في بلدان المنطقة وفي بعض البلدان المتقدمة نظراً لأهميتها في المجال القانوني، وتشكيل مجموعات بحث متخصصة في الاجتهادات القضائية للفضاء السيبراني للمساعدة في عملية نشر السوابق القضائية والتعليق عليها؛

• **طرح النصوص الأولية لتشريعات الفضاء السيبراني للاستشارات العامة** وتشجيع النقاش العام حولها، عبر الوسائل الإلكترونية المتعددة التي تتيح تبادل الملاحظات والمشاركات حول نص القانون، أو من خلال الدعوة لورش عمل أو ندوات وطنية بمشاركة كافة الأطراف المعنية لضمان نقاش عام متوازن وفعال؛

(16) حول أدوات البحث الميداني انظر على سبيل المثال: Pierre Guibentif, "Questions de méthode en sociologie du droit. A propos de l'entretien en profondeur", in *Pour un droit pluriel. Etudes offertes au professeur Jean-François Perrin*, (Bâle: Helbing & Lichtenhahn, 2002), pp. 311-339.

(17) انظر بصورة عامة: عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني (دراسات تأصيلية مقارنة)، (المحلة الكبرى: دار الكتب القانونية، 2007)، ص 331 وما بعدها.

(18) انظر: سامي شرف، "الاختلافات الأساسية في تشريعات المعاملات الإلكترونية في بلدان منطقة الإسكوا"، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا، الإسكوا، العدد 11، وثيقة الأمم المتحدة: (E/ESCWA/ICTD/2009/9)، ص 11-14، ص 14.

- تشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التشريعات على تشكيل مجموعات عمل تساهم في حث الحكومات والمجالس التشريعية على تطوير القوانين الخاصة بالفضاء السيبراني.

جيم- توصيات حول وضع التشريعات السيبرانية موضع التنفيذ

تهدف التوصيات الخاصة بوضع التشريعات السيبرانية موضع التنفيذ إلى التركيز على آليات تفعيل التشريع بعد إقراره، وتفاعله مع المجتمع الذي يتوجه إليه، وفيما يلي أهم هذه الآليات.

(أ) حث الحكومات على وضع لوائح وإجراءات تنفيذية للتشريعات السيبرانية، وإيجاد البنى التنظيمية الضرورية لتطبيق هذه التشريعات مع تأمين التمويل اللازم لها. ويمكن تبني أحد الخيارين التاليين من أجل إيجاد البنى التنظيمية الضرورية لتطبيق التشريعات السيبرانية:

- إنشاء هيئة عليا واحدة مسؤولة عن تشريعات الفضاء السيبراني واللوائح التنفيذية لها. ويجري إنشاء هذه الهيئة من خلال تدبير تشريعي خاص يأخذ بعين الاعتبار البنى التنظيمية القائمة ويضمن التنسيق فيما بينها ويقترح التعديلات اللازمة عليها. ويعد هذا الخيار الأشمل والأفضل، إلا أنه قد يتطلب تغييرات جوهرية صعبة البلوغ في بعض البلدان؛
- وضع إطار للتنسيق بين الجهات الحكومية وذلك لتفادي الازدواجية في صياغة وتطبيق التشريعات، وسد مكامن النقص فيها. ويؤدي هذا الخيار على تعددية الجهات المسؤولة عن التشريع السيبراني، إلا أنه يحتاج إلى قرار رسمي يضمن التزام كافة الجهات المعنية، مع تحديد مجال عمل ومسؤوليات كل منها وآليات التعاون في المشاريع والبرامج المشتركة.

(ب) إعداد دراسات جدوى اقتصادية خاصة بتأمين الموارد التمويلية للبنى التنظيمية الخاصة بالتشريعات، إذ إن تأمين الموارد اللازمة للتشريع هو من أهم المواضيع التي يجري بحثها داخل الهيئات الدستورية المعنية في كل البلدان العربية. ويجري في هذا الصدد بحث إمكانية التمويل الذاتي للهيئة التنظيمية، من خلال عوائد الترخيص أو منح الموافقات وغيرها، أو الاعتماد على مخصصات من الموازنة العامة للدولة، أو المزج بين الوسيلتين. كما يُطرح في هذا المجال موضوع الموارد المالية لتلك الهيئات، فهل تحتفظ بها كلاً أو جزءاً، أم تحولها إلى الخزينة العامة للدولة المعنية؛ وكيف تغطي التكاليف عند وقوع عجز في إحدى السنوات المالية؛

(ج) تأهيل الكوادر التنظيمية والعدلية المناسبة، ويتضمن تنمية المعرفة، لدى الكوادر الإدارية المعنية بتطبيق القانون، بأفضل الممارسات المتبعة عالمياً في مجالات الفضاء السيبراني، إضافة إلى السياسات والقواعد والإجراءات المعتمدة في التشريع المعني، بما من شأنه أن يزيد من فعالية التشريع في المجتمع الذي يتوجه إلى تنظيمه⁽¹⁹⁾؛

(19) انظر في هذا الصدد أيضاً: وسيم حرب، رولا زيات، جان عقل، "تقرير عن نماذج التشريعات السيبرانية"، الإسكوا، بيروت، 2008، ص 22. <http://isper.escwa.un.org/Portals/0/Cyber%20Legislation/Documents/Models%20for%20Cyber%20Legislation%20Ar.pdf>

(د) وضع الحلول التشريعية بحيث تكون منسجمة مع الواقع المعاش، وبما يتلاءم مع وجهة نظر المجتمع، وذلك بعد الوقوف على طبيعة وأنماط العلاقات السائدة فيه، ما يؤدي إلى فعالية أكبر في تطبيق القانون؛

(هـ) تخصيص الموارد المالية والبشرية لإجراء البحوث الميدانية لتسجيل وتوصيف الممارسات السائدة على الصعيد الوطني في مجالات الفضاء السيبراني المختلفة، ما يمكن المشرع من رصد تفاعل التشريع مع المجتمع، وتحديد الإجراءات التشريعية المطلوبة للتعامل مع الواقع القانوني السائد.

دال- توصيات حول البعد الإقليمي⁽²⁰⁾

تبرز أهمية التعاون والتنسيق الإقليمي على المستويين العربي والدولي، في العملية التشريعية وفي تطبيق القانون، نظراً للطبيعة الشمولية للفضاء السيبراني، ولأهمية التنسيق بين البلدان العربية من أجل المجانسة فيما بين التشريعات السيبرانية ودفع عملية التكامل الإقليمي لبناء مجتمع معرفة عربي.

وتسهل عملية التنسيق الإقليمي بين التشريعات السيبرانية بشكل خاص في الاعتراف بالدليل الرقمي إقليمياً، وفي تحفيز المعاملات الإلكترونية، وخاصة التجارية منها، بين بلدان المنطقة، كما تساهم بشكل كبير في مكافحة الجريمة الإلكترونية وفي تسهيل تتبع آثار الجريمة الإلكترونية على صعيد المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد قوانين متلائمة في مجال الملكية الفكرية ضمن الفضاء السيبراني ومناسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في دول المنطقة العربية يعتبر أحد العوامل التي قد تساعد في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة إقليمياً. ويبرز هنا دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الجهود التنسيقية والتعاون الإقليمي والعالمي، والعمل المستمر لزيادة التجانس بين التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية.

1- دور جامعة الدول العربية

إن لجامعة الدول العربية دور أساسي في وضع واعتماد الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية، وتوفير الدعم السياسي والاستراتيجي لها، وفي اعتماد قوانين نموذجية عربية للتشريعات السيبرانية، والتنسيق والتعاون بين الدول العربية من أجل تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات في مجال التشريعات السيبرانية. ويجري عادة اعتماد الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية على مستوى المجالس الوزارية المختصة. وفي حالة التشريعات السيبرانية، لا بد من التنسيق بين بعض المجالس الوزارية وبالتحديد بين مجلس وزراء الاتصالات العرب ومجلس وزراء العدل ومجلس وزراء الداخلية من أجل تغطية جميع محاور التشريعات السيبرانية. كما أنه من المهم إيجاد إطار إداري واحد في جامعة الدول العربية من أجل النظر في جميع المسائل الخاصة بالتشريعات السيبرانية.

إن أبرز مبررات التنسيق والتعاون والتفاعل في مجال الفضاء السيبراني، تنظيمياً وتشريعياً، تعود إلى طبيعة هذا الفضاء الشمولي. من المطلوب، مثلاً، التعاون القضائي والتحقيقي بين البلدان العربية بخصوص الجرائم الإلكترونية عابرة الحدود، فوحدة وتوافق الحلول التشريعية وخطط مكافحة سيحقق فعالية في التعاون، ويضمن توافق القواعد مع الضوابط والمعايير القائمة في جميع البلدان العربية. ومن الضروري الإدراك أن بلدان العالم العربي أصغر من أن تحقق وجوداً في سوق الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية إذا لم تتعاون وتنسق فيما بينها، بحيث تشكل المنطقة العربية كتلة إقليمية ذات شأن في الفضاء السيبراني.

(20) انظر الملاحظة الهامشية 9.

إن التنسيق العربي في ميدان الفضاء السيبراني ضروري لتثبيت البلدان العربية وجودها على خارطة المستقبل، فالكيانات الواسعة في نطاق الفضاء السيبراني هي التي تحقق وجوداً فعلياً، وكلما اتسع نطاق الكيان كلما كان وجوده متميزاً في هذا الفضاء. وبالتالي، لا يمكن للكيانات الصغيرة تحقيق تواجد فعلي ضمن الفضاء السيبراني مهما تميزت الجهود والحلول والتدابير التي تتخذها.

وتجدر الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية كانت قد أصدرت عدداً من القوانين للمنطقة العربية، هي قانون استرشادي عربي للإثبات بالتقنيات الحديثة، ومشروع اتفاقية عربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقانون عربي استرشادي للمعاملات والتجارة الإلكترونية، إلا أن هذه القوانين لا تغطي جميع المحاور الخاصة بالفضاء السيبراني ولا تعالج جميع حيثياتها. كذلك تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد مشروع اتفاقية أفريقية، تشمل عدداً من البلدان العربية في شمال أفريقيا، من أجل بناء الثقة في الفضاء السيبراني، وتتضمن تنظيم المعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، ومحاربة الجريمة الإلكترونية.

بناء على ما تقدم وعلى التجارب الإقليمية في مجال التشريعات السيبرانية، يتعين على جامعة الدول العربية، بعد إيجاد الإطار الواحد أو توفير الإطار التنسيقي بين الوحدات ذات العلاقة، تنسيق الحلول العربية للفضاء السيبراني وفق ما يلي:

- اعتماد إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية كنموذج للمنطقة العربية؛
- العمل على وضع اتفاقية عربية شاملة لجميع مواضيع الفضاء السيبراني بالاعتماد على إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية؛
- إعادة تقييم خطط الاتصالات ومعايير التنظيم المتعلقة بعمل المشغلين بما يتلاءم مع المعايير الدولية وخاصة معايير الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئاته؛
- التركيز على إيجاد الاتفاقيات الكفيلة بالتعاون القضائي والتحقيقي المتوافقة مع احتياجات الفضاء السيبراني وقواعده القانونية الموضوعية والإجرائية المقررة لدى دول الجامعة؛
- تولى الجامعة مشروع التبادل المعرفي ونشر المخرجات المتعلقة بتطبيقات القانون السيبراني بكل فروعه، وتحدياته في العالم العربي؛
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتنظيم برامج توعية متخصصة بالتشريعات السيبرانية؛
- دعم الجهود لتوحيد المصطلحات العربية في مجال التشريعات السيبرانية ودعم إطلاق مشروع لتطوير مكنز باللغة العربية لقواعد البيانات الخاصة بالفضاء السيبراني.

2- دور المنظمات الدولية والإقليمية

إن للمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتطوير مجتمع المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة في المنطقة العربية دور داعم وريفي لجامعة الدول العربية في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي في المنطقة العربية. ومن أهم هذه المنظمات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومكتب شمال أفريقيا

للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظراً لتعدد هذه الجهات، فمن المهم التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها من أجل تحقيق أفضل النتائج على الصعيد العربي.

ومن المهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية:

- إطلاع الجهات التشريعية في البلدان العربية على تحديات الفضاء السيبراني القانونية والتدابير اللازمة للتصدي لها وفق معايير الحد الأدنى المتفق عليها وطنياً وإقليمياً ودولياً؛
- توفير أدوات التقييم الموضوعي لوضع التشريعات السيبرانية وتطبيقاتها العملية للاستفادة منها في مشاريع التطوير؛
- مساعدة البلدان العربية في معالجة النقص وتجاوز المعوقات في البناء التنظيمي والتشريعي للفضاء السيبراني، أو في إعادة البناء على منهج شمولي مغاير، مع الاستفادة من التجارب المتقدمة التي أثبتت فعاليتها في هذا الإطار؛
- تفعيل التعاون الإقليمي والتنسيق العربي، ودعم إيجاد بناء تشريعي وتنظيمي للفضاء السيبراني على الصعيد الإقليمي يتصف بالشمولية والفعالية والقدرة على التطبيق، ويتلاءم مع أفضل المعايير الدولية والمراعية لخصوصيات النظم القانونية العربية، وذلك بهدف تشجيع وتعزيز البيئة الرقمية وتعزيز مكانة المنطقة على خارطة الفضاء السيبراني؛
- تولى مشاريع التدريب والتأهيل المتعلقة بتطبيق التدابير التشريعية السيبرانية وتقييم الأداء في هذا الحقل، أو المشاركة في هذه المشاريع أو حتى الإشراف عليها؛
- إطلاق أو دعم تنفيذ مشاريع إقليمية مساندة، وتعزيز الأداء القانوني والاحتياجات المعرفية القانونية المتصلة بالفضاء السيبراني؛
- دعم الجهود لتوحيد المصطلحات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مجال التشريعات السيبرانية بشكل خاص، والتعاون مع مجامع اللغة في المنطقة العربية لاعتماد المصطلحات الموحدة، والعمل على تطوير مكنز باللغة العربية لقواعد البيانات الخاصة بالفضاء السيبراني.

لقد قامت الإسكوا من خلال مشروعها "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" بتنفيذ عدد من الأنشطة المذكورة أعلاه، كما تكتسب "إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية" أهمية كبيرة في وضع القوانين الوطنية وتنسيق هذه القوانين على المستوى الإقليمي، وبالتالي تعزيز التكامل الإقليمي لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة. لذلك، يجدر في هذه المرحلة حث صانعي القرار في البلدان العربية على الأخذ بإرشادات الإسكوا عند وضع الإطار القانوني للفضاء السيبراني.

وستتابع الإسكوا نشاطها في دعم البلدان العربية لاستكمال النقص في التشريعات السيبرانية عبر تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الأعضاء وتنظيم ورشات عمل وطنية وإقليمية لبناء القدرات في مجال التشريعات

السيبرانية. كما ستبذل الإسكوا الجهود اللازمة من أجل ضمان التنسيق والتكامل الإقليميين في هذا المجال، وستعمل على توفير المنصات لتبادل الخبرات بين البلدان العربية والاستفادة من خبرة الأقاليم والبلدان الأخرى. وستعمل الإسكوا أيضاً على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل مراعاة خصوصيات البلدان العربية عند وضع الأطر القانونية والتنظيمية الدولية للفضاء السيبراني. كما ستتابع الإسكوا عملها في مجال السياسات الخاصة بالأطر القانونية والتنظيمية للفضاء السيبراني مع التركيز على مواجهة الجرائم السيبرانية بمختلف أشكالها. ومن المهم في هذه المرحلة، وبعد نجاح مشروع الإسكوا، التنسيق بينها وبين جامعة الدول العربية عبر مجلسي الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات ووزراء العدل العرب، من أجل اعتماد إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية على المستوى الإقليمي العربي، وكذلك العمل على وضع اتفاقية عربية تغطي كافة محاور التشريعات السيبرانية وتكون اتفاقية أساسية لحماية الفضاء السيبراني ودعم التطبيقات والخدمات الإلكترونية.

هاء- توصيات حول التوعية والتدريب والتعليم

يكتسب موضوع بناء القدرات أهمية كبرى في شتى المجالات. وللوصول إلى التطبيق الأمثل للقوانين وبناء منظومة متكاملة تُعنى بشؤون الفضاء السيبراني بما فيها من مؤسسات وعاملين، يجدر إيلاء عناية خاصة للتوعية والتدريب والتعليم على كافة الأصعدة، لضمان الفهم والوعي بمشتملات القوانين السيبرانية وآليات تطبيقها. لذا يوصى بتنظيم مجموعة متنوعة من ورشات العمل والندوات الوطنية، تدرج ضمن مشروع وطني شامل بدلاً من أن تكون مجرد أنشطة متفرقة:

- تنظيم ورشات عمل خاصة بالجهات التشريعية والبرلمانيين حول أهمية التشريعات السيبرانية لبناء الثقة بالفضاء السيبراني والخدمات الإلكترونية وحماية المستخدم؛
- إعداد تدريب موجه ومخصص للقضاة والمحامين على صياغة قوانين وتشريعات تتلاءم مع مستلزمات الفضاء السيبراني؛
- إقامة ورشات عمل تدريبية وطنية للفنيين وأعضاء النيابة وأجهزة الأمن ورجال الضبط القضائي حول نصوص التشريعات السيبرانية وكيفية تطبيقها؛
- عقد اجتماعات عمل وطنية وإقليمية للخبراء في مجال الفضاء السيبراني لتبادل التجارب والخبرات الجديدة في المجال؛
- تنفيذ برامج لتأهيل أجهزة الضابطة العدلية والهيئات القضائية عبر توفير كوادر تتمتع بمعرفة تخصصية وإتاحة الوسائل التقنية اللازمة لها؛
- إقامة برامج التوعية لفئات المجتمع المختلفة حول التشريعات السيبرانية وأهميتها في ضمان حماية المستخدمين للفضاء السيبراني؛
- تطوير المناهج التعليمية الجامعية من خلال إدخال المواضيع المتعلقة بالتشريعات السيبرانية في مناهج كليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومناهج الشهادات المتقدمة والمتخصصة، ومناهج كليات الحقوق ومناهج الشهادات الحقوقية المتقدمة، مع إقامة دورات خاصة حول هذا الموضوع في مراحل التدريب الأولى للحقوقيين.

المراجع

إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية، E/ESCWA/ICTD/2011/Technical Paper.5
<http://isper.escwa.un.org/Portals/0/Cyber%20Legislation/Regional%20Harmonisation%20Project/Directives/Directives-Full.pdf>.

نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا، E/ESCWA/ICTD/2007/8
<http://isper.escwa.un.org/Portals/0/Cyber%20Legislation/Documents/Models%20for%20Cyber%20Legislation%20Ar.pdf>.

ورقة عمل الدكتور يونس عرب حول "تطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية في المنطقة العربية".
<http://isper.escwa.un.org/Portals/0/Cyber%20Legislation/Regional%20Harmonisation%20Project/Directives/Application%20of%20Directives.pdf>.

ورقة عمل الدكتور عبد الحي السيد "نحو الانفتاح على والتواصل مع الواقع القانوني للفضاء السيبراني".
<http://isper.escwa.un.org/Portals/0/Cyber%20Legislation/Regional%20Harmonisation%20Project/Studies/StatusCLArabRegion.pdf>.



الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١ ١ ٩٨١٣٠١، فاكس: +٩٦١ ١ ٩٨١٥١٠
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/ICTD/2013/Technical Paper.2
United Nations Publication

13-0137 – December 2013

